

زكاة عروض التجارة

..... والنصاب من النقد الآخر. فلو قدر مثلا أن الذهب رخص والفضة غليت وصار عنده مثلا أحدى، أردية، ثم قدرناها بالذهب فبلغت قيمتها اثني عشر جنيها، قدرناها بالفضة فبلغت قيمتها أقل مثلا من خمسمائة نقول: زكها؛ لأنها بلغت نصابا بأحد النقيدين؛ بلغت نصابا بالذهب، فإذا كان الأمر بالعكس -وهو الحال الآن؛ الذهب غلي والورق رخص- فقدرناها فبلغت قيمتها ستمائة ريال بالورق، ولم تبلغ إلا جنيها أو جنيها ونصفا من الذهب فنقول: زكها؛ لأنها بلغت قيمتها نصابا بأحد النقيدين وهو الفضة أو ما يقوم مقامها. تقدم أن نصاب الفضة بالريال السعودي الفضة؛ الريال القديم ستة وخمسون ريالاً عربياً سعودياً، واثنتان وعشرون ريالاً فرنسياً، وحيث إن الأوراق قامت مقام الريال الفضة السعودي فإنها رخيصة. يعني: الآن الريال الفضي يقاوم عشرة أو أكثر من العشرة من الأوراق؛ من الريالات الورقية؛ فلأجل ذلك نقول: الذي يملك ستة وخمسين ريالاً من الورق -من الأوراق- ما عليه زكاة لأنه لا يقال له: غني، فالحديث يقول: { تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم } فعلى هذا إذا بلغت النصاب بأحد النقيدين فإنه يخرج زكاتها. فإن لم تبلغ نصاباً بالنقيدين جميعاً فلا زكاة فيها. ولا يُعتبر ما اشترت به. لو كان اشتراها مثلا بألف؛ هذه السلع، ثم رخصت فأصبحت لا تساوي إلا أربعمئة لا زكاة عليه؛ ولو كان اشتراها بأكثر من النصاب؛ وذلك لأن الزكاة إنما هي فيما تساويه وقت الحول؛ وقت الوجوب، فيخرج زكاتها بقيمتها وقت الوجوب؛ لا وقت الشراء، وكذا لو اشتراها بالمائة ولما تم الحول، وإذا هي تساوي ألفاً.. يزكي الألف ولو كان رأس مالها مائة أقل من يعني: قدر خمس أو سدس النصاب. هذا معنى قوله: "ولا يعتبر ما اشترت به". كيف يقدرها؟ يقدرها بثمنها الذي تساويه؛ يعرضها. كم تساوي هذه الزلية؟ كم يساوي هذا الثوب؟ كم يساوي هذه الأكياس لو أردتم بيعها جملة؟ إذا كان يتجر في العبيد فتقدر المغنية ساذجة، ويزكي ثمنها على أنها ساذجة أي: جاهلة بالغناء؛ وذلك لأن بعض أهل الهوى يزيدون في ثمن المغنية، فتكون قيمتها مثلا خمسة آلاف وهي ساذجة، وعشرين ألفاً إذا كانت مغنية؛ لأجل أنهم يطربون بصوتها. هذه الزيادة التي هي خمسة عشر حرام؛ لأنها عيوض عن الغناء، وثمان الحرام أو عيوضه محرم، ونحن نقول له: لا تبعها إلا على أنها ساذجة، إذا كانت مغنية وعرضتها للبيع، وأعطيت فيها عشرين ألفاً فإنه لا يجوز لك أخذ ذلك، بل لا تأخذ منها إلا قيمتها التي تساويها بدون معرفة الغناء. أما العبد الخصي فإنه يُتَمُّه بقيمته، يعني: قد يزداد فيه وقد يرخص، قد يكون إذا قطع خصيته أعلى ثمناً؛ لأنه يرغب إليه حيث إنه يأتونه على نسائه وعلى محارمه؛ بحيث إنه لا ينكح فهو مأمون فيزيد في قيمته؛ لأجل كونه خصياً يبيعه بحاله ما يساويه، وقد ينقصه قطع خصيته؛ لأن بعض الناس قد يرغب فيه إذا كان فحلاً حتى يزوجه ويولد له، ويكون أولاده مماليك لسيدته، يبيعهم ويربح فيهم؛ فلذلك يبيعه بحالته الراهنة وهو يقول: هذا خصي، قلَّك أن تشتريه بما يساويه إن زدت في ثمنه لأجل هذا العيب، وإن نقصت منه. وهكذا الآلات المحرمة لا قيمة لها، فلا يتمنها إن كانت يجب إتلافها كالعود والطنبور والطبول، ومثلها أيضا أشرطة الغناء، ومثلها الأفلام الخليعة، والصور الفاتنة وما أشبهها. لا شك أن هذه إذا ملكها لا يجوز له أن يبيعها، ولا أن يأخذ ثمنها؛ بل عليه أن يتلفها. نعم.